

آثار تعزيز القدرة التنافسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

The Effects of Enhancing Competitiveness on FDI Inflows in Algeria

ولد علي لطيفة

Ouldali Latifa

طالبة دكتوراه، مخبر السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية POIDEX

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم - الجزائر latifa.ouldali.etu@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2020/01/05

تاريخ القبول: 2019/10/31

تاريخ الاستلام: 2019/08/29

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل أداء الاقتصاد الجزائري في مؤشرات التنافسية الدولية ومتطلبات رفع قدرته التنافسية، والبحث على وسائل تمويل خارج قطاع المحروقات عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كون الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من قصور الموارد المالية اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية نتيجة اعتمادها على المحروقات بشكل كبير.

فقامت الجزائر باتخاذ إجراءات وتدابير عديدة بهدف جذب الاستثمارات الخاصة، الاحتفاظ بها والاستفادة منها لتحقيق نمو شامل ومستدام. بتوفير مناخ استثماري وتحسين من قدرتها التنافسية، انعكست بالإيجاب في تصنيفها في التقارير العالمية للتنافسية وزيادة الاستثمار الأجنبي الوافد إليها. كلمات مفتاحية: التنافسية العالمية، القدرة التنافسية، الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، ممارسة الأعمال التجارية.

تصنيفات JEL: F18، F21، H11.

Abstract:

The study aims at analyzing the performance of the Algerian economy in the international competitiveness indicators and the requirements of increasing its competitiveness and searching for means of financing outside the hydrocarbons sector by attracting foreign direct investments. Algeria, like other developing countries, suffers from lack of financial resources necessary

المؤلف المرسل: ولد علي لطيفة، الإيميل: ouldali27@yahoo.com

for economic development processes.

Algeria has taken many measures and measures aimed at attracting, retaining and benefiting from foreign investments to achieve comprehensive and sustainable growth by providing investment climate and improving its competitiveness, reflected positively in its classification in international competitiveness reports and increased foreign investment.

Keywords: Global Competitiveness; Competitiveness; Foreign direct investment: Inward; Doing business.

JEL Classification Codes: F18, F21, H11

1. مقدمة:

تعتبر تنافسية الدول في الأسواق الدولية مفهوما معقدا ومتعدد الجوانب، ويتداخل مع العديد من المفاهيم الأخرى، منها الظواهر الاقتصادية، الاجتماعية والعولمة وغيرها. فقد ازداد الاهتمام بالقدرة التنافسية وأصبحت أولوية للدول بوصفها أداة لتحقيق النمو المستدام والرفاه الاجتماعي، والجزائر كبقية الدول بذلت جهود لإعادة هيكلة اقتصادها لتمكينها من اكتساب القدرة على المنافسة وتعزيز تنافسيتها الاقتصادية بتوفير بيئة أعمال ملائمة تكون جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لدفع عجلة التنمية والتطوير والحصول على التكنولوجيا الحديثة، والمهارات الإدارية والتنظيمية، وتوفير المزيد من فرص العمل.

الإشكالية: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية التي مفادها:

ما مدى قدرة البيئة الاقتصادية الجزائرية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

أهداف البحث: نود من خلال هذا البحث تحقيق ما يلي:

- إبراز واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري ومدى جذبه للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تشخيص وتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر؛
- محاولة الوصول إلى نتائج ذات أهمية بالنسبة لتطوير تنافسية الاقتصاد الجزائري بخلق بيئة ملائمة تكون جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2. مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تكتسب تدفقات رؤوس الأموال الدولية أهمية بالغة في بروز العولمة على وجه أوسع وأشمل، وأهم ما

يميز ذلك هو التنافس المشتد بين الدول لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أشكال هذه التدفقات .

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد المنظمات الدولية لذلك سنكتفي بإيجاز أهمها:

- حسب البنك الدولي **The International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)** (شلفوم، 2012، صفحة 18) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: " القصد في امتلاك أصل من الأصول لعدد من السنوات مع وجود القدرة على ممارسة تأثير في تسيير هذا الأصل ".

- أما صندوق النقد الدولي **International Monetary Fund (IMF)** (فاطمة و كرومي سعيد، 2012، صفحة 84) فيعرفه كما يلي: " إن الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو حياة المصالح (الفوائد) الدائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة الفعلية على اتخاذ القرارات في إدارة هذه المؤسسة ".

- أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)** تعرفه (الجبوري، 2014، صفحة 33): على أنه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا وذلك باستخدام الوسائل الآتية:

- إما الاستثمار عبر إنشاء مؤسسة جديدة، فرع... إلخ؛
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على ألا تقل نسبة المساهمة عن 10.10%؛
- إقراض طويل المدى (5 سنوات فأكثر).
- أما منظمة التجارة العالمية **World Trade Organization (WTO)** (الجبوري، 2014، صفحة 33) عرفتة بأنه: " نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها ".

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه هو قيام فرد أو مؤسسة أجنبية بالاستثمار في دولة أخرى ويكون له الحق إما بالمشاركة فقط، أو الإدارة والتسيير كاملة من طرفه. وبعبارة أخرى فالاستثمار الأجنبي المباشر هو هجرة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى ويحدث عند امتلاك شخص أو مؤسسة من دولة ما أصولاً في دولة أخرى، من أجل المشاركة أو إدارة هذه الأصول (الملكية واتخاذ القرار)، مع إمكانية استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا الحديثة، المهارات التسييرية المصاحبة لتلك الاستثمارات، مع الرفع من صادرات الدولة المضيفة وتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها، والرفع من معدل نموها الاقتصادي.

2.2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة شكلين أساسيين هما:

1.2.2 الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة:

وتتمثل في تلك المشروعات التي يمتلكها الأجانب ملكية كاملة، وقد ازدادت الأهمية النسبية لتلك الاستثمارات بشكل واضح خلال التسعينيات نتيجة لعمليات الخصخصة في الدول النامية، حيث أتاح هذا الوضع للأجانب الفرصة لشراء هذه الشركات. وتشير البيانات إلى تزايد عمليات الخصخصة في الدول النامية سواء من ناحية القيمة أو العدد، فضلاً عن تغير وجهة النظر في الدول النامية إلى تلك الاستثمارات. ذلك أن تلك الاستثمارات قد أدت في مرحلة تاريخية إلى استنزاف موارد الدول النامية في إطار ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حتى أن بعض الاقتصاديين قد اعتبرها مجرد استثمارات جغرافية تعمل على تحويل الفائض الاقتصادي من الدولة المضيفة إلى الدولة الأم صاحبة تلك الاستثمارات. (نجا، 2015، صفحة 39).

2.2.2 الاستثمارات الأجنبية المباشرة الشائبة:

الاستثمار المشترك كما عرفه كولدي **kolde** (قحف، 2003، صفحة 48) هو الذي يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... إلخ.

وتتمثل في تلك المشروعات التي يشارك فيها المستثمر المحلي في الدولة المضيفة المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات المقامة على أرضه، وبالتالي يشاركه في الإدارة. وقد يكون الشريك الأجنبي مستثمرا خاصا أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية، وإن كان يأخذ غالبا شكل مستثمر الخاص، وقد يكون الشريك المحلي فردا أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها. وتفضل الشركات الأجنبية الخاصة أن يكون الشركاء المحليون أفرادا أو شركات خاصة، اعتقادا منهم أن المستثمر المحلي الخاص أكثر استعدادا من موظفي الحكومة لتوفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، غير أنه في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة ذاتها، خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية.

3. مفاهيم عامة حول التنافسية

سننظر من خلال هذا العنصر إلى الإطار النظري للتنافسية:

1.3 المنافسة:

حيث أن المنافسة هي حالة المزاومة بين شركتين أو اقتصاديين من أجل كسب أكبر حصة سوقية ممكنة سواء أكان في السوق الحمية أو في السوق العالمية، وبالتالي يخرج أحد الأطراف رابح والطرف الآخر خاسر (game sum-zero) وتعتبر شدة المنافسة أحد مؤشرات التنافسية، كما أن المنافسة هي وصف لحالة السوق، حيث يوجد أربعة أنواع للمنافسة (Pfeffer, 1994, p. 27)، وهي:

- المنافسة الكاملة **Perfect Competition**: يتميز سوق المنافسة التامة بوجود عدد كبير من المشترين والبائعين للسلعة، وتنتج المنشآت سلعة متجانسة، ويوجد حرية للدخول إلى السوق والخروج منها، وتتوفر المعلومات بشكل كامل للجميع.
- المنافسة الاحتكارية: **Monopolistic competition** يوجد عدد كبير من المنتجين بحيث يقدمون منتجات متشابهة ويتنافسون من خلال طرق ترويجية.
- احتكار القلة **Oligopoly**: يتميز سوق المنافسة الاحتكارية بوجود عدد كبير من المنشآت، وتكون السلع متشابهة ولكنها ليست متجانسة، ويوجد حرية في الدخول إلى السوق والخروج منها، ومنافسة

غير سعريّة.

- الاحتكار التام **Pure Monopoly**: يعتبر سوق سلعة ما سوق احتكار تام في حال وجود منتج وحيد في السوق، وعدم وجود بدائل للسلعة، ووجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق.

2.3 التنافسية:

- عرفها بورتر (Porter, 1993, p. 48) "على أنها بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع".

- حسب منظمة التعاون الاقتصادي OECD (كاكي، 2013، صفحة 118): "الدرجة التي يمكن وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسع الدخول الحقيقية للشعب على المدى الطويل".

- تشترك اغلب التعاريف السابقة في نقاط مشتركة تتمثل في قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، مما يؤدي إلى الزيادة في الناتج الداخلي الخام، لذلك نستخلص أن "التنافسية هي قدرة الحكومات على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية".

3.3 القدرة التنافسية:

تكمن أهمية القدرة التنافسية كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار ما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسن مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار (رابح، 2003).

ولقد حدد تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تعريفاً للقدرة التنافسية، يتمثل في قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة، حيث تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني، وقد اعتمد هذا التقرير نموذجاً لقياس القدرة

التنافسية للدول يستند إلى 9 عوامل هيكلية أساسية تم تحديدها وبيان كيفية قياسها استنادا إلى العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية القياسية، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي :

• مدى انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية	• تطور الأسواق المالية	• نوعية الإدارة في قطاع الأعمال
• الاستثمار الأجنبي	• نوعية البنية التحتية	• مرونة سوق العمل
• دور الحكومة في النشاط الاقتصادي	• نوعية التكنولوجيا	• نوعية المؤسسات القضائية والسياسية

4.3 تنافسية الدول:

يعرفها معهد التنافسية الدولية (مؤيزة، نوفمبر 13-14، 2006، صفحة 733) على أنها قدرة

البلد على أن:

- ينتج أكثر وأكفأ نسبيا، ويقصد بالكفاءة:
- تكلفة أقل: من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم؛
- ارتفاع الجودة: وفقا لأفضل معلومات السوق وتقنيات الإنتاج؛
- الملاءمة: وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.
- أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي والمحلي، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.
- أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

4. القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف الدول، له نتائج إيجابية على اقتصاديات

الدول المضيفة، وهذه الآثار تبرز بدورها في الواقع العملي في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدول

المضيضة. لذلك تسعى الدول المضيضة لتحسين أدائها الاقتصادي من أجل استقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر.

1.4 ترتيب تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي:

تمثل طبعة 2017-2018 من تقرير التنافسية العالمية Global Competitiveness Index لحظة فارقة في تاريخ السلسلة الممتد لأربعة عقود. بحيث يلقي مؤشر التنافسية العالمي الجديد 4.0 الضوء على مجموعة ناشئة من محركات الإنتاجية والنمو طويل الأجل في ظل الثورة الصناعية الرابعة. كما يوفر بوصلة ضرورية للغاية لصانعي السياسات وأصحاب المصالح تساعد في صياغة الاستراتيجيات الاقتصادية ومواصلة التقدم. يقيس التقرير على نحو مماثل لإصدارات تقرير التنافسية العالمية السابقة القدرة التنافسية لـ 137 دولة ويعتمد مؤشر التنافسية العالمية في تقييمه للاقتصاديات على ثلاث فئات من العوامل التي تؤثر على التنافسية وهي العوامل المؤسسية، والنجاعة، والإبداع من خلال 12 محور تضم 98 مؤشرا. منها 44 مؤشر مبني على استبيانات بينما 54 المتبقية مبنية على بيانات إحصائية. والجدول 1 يمثل عدة المحاور الخاصة بالجزائر (Global Competitiveness Index 2017-2018 - Reports - World :Economic Forum، 2019):

الجدول 1: مكونات المؤشر العالمي للتنافسية 2018/2017

مكونات المؤشر	القيمة	الترتيب/137	مكونات المؤشر	القيمة	الترتيب/137
المؤشر العالمي للتنافسية -1-7 (الأفضل)	4,1	86	كفاءة سوق السلع	3,6	129
المؤشر الفرعي: المتطلبات الأساسية	4,4	82	كفاءة سوق العمل	3,3	133
المؤسسات	3,6	83	تطور السوق المالي	3,1	125
البنية التحتية	3,6	93	الجاهزية التقنية	3,4	98
بيئة الاقتصاد الكلي	4,6	71	حجم السوق	4,8	36

118	3,1	المؤشر الفرعي: عوامل الابتكار والرقى	71	5,8	الصحة والتعليم الابتدائي
122	3,3	تطور بيئة الأعمال	102	3,7	المؤشر الفرعي: معززات الكفاءة
104	2,9	الابتكار	92	4,0	التعليم العالي والتدريب

المصدر:

<http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/countryeconomy-profiles/#economy=DZA> (consulté le 20/01/2019)

نلاحظ تقدم الجزائر برتبة واحدة بعد أن كانت تحتل المرتبة 87 في 2016 لتحتل المرتبة 86 سنة 2017-2018. ومن نقاط القوة التي ساهمت في تعزيز هذه الرتبة حجم السوق حيث احتلت المرتبة 36 عالميا، مما يثبت لنا توفر سوق محلية كبيرة يجب استغلال إمكاناتها وطاقاتها، وكذلك بعض المؤشرات التي حلت بها في المراتب المتوسطة كبيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الابتدائي حيث جاءت في المرتبة 71 لكل منهما.

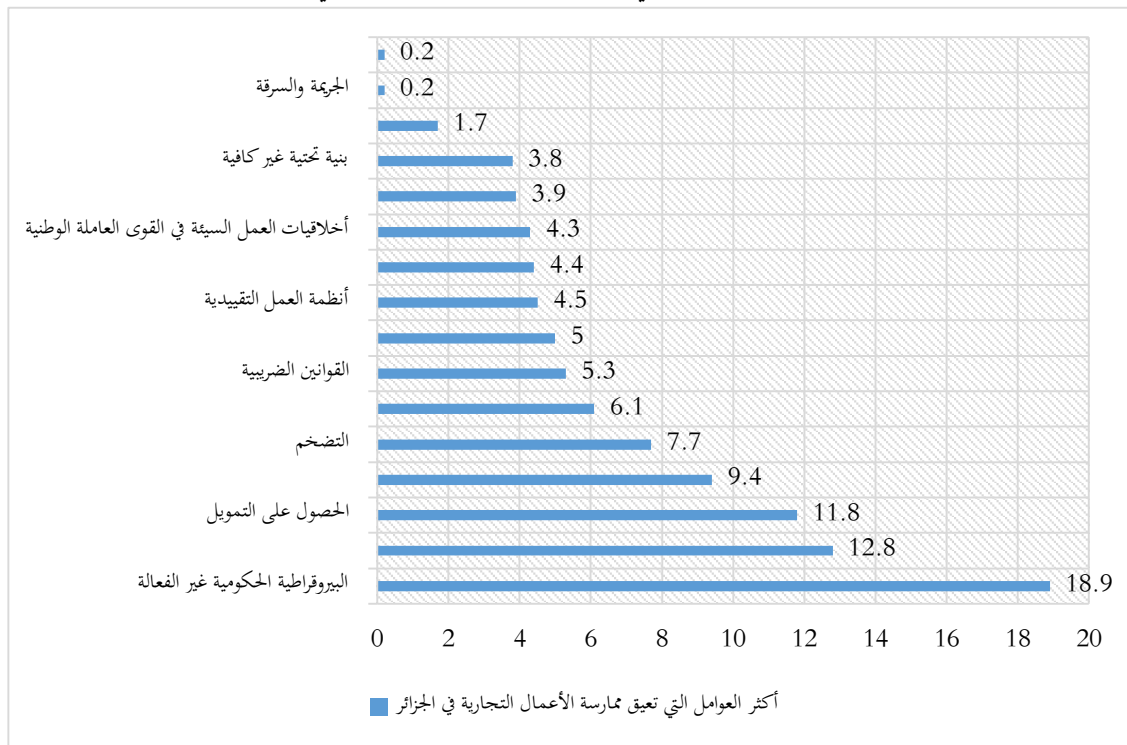
غير أن بعض المؤشرات لا تزال تؤثر بشكل سلبي للغاية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، خاصة تلك التي تحتل فيها مراكز في ذيل القائمة، ككفاءة سوق السلع (المرتبة 129 عالميا)، كفاءة سوق العمل (المرتبة 133 عالميا)، تطور السوق المالي (المرتبة 125 عالميا) وتطور بيئة الأعمال (المرتبة 118 عالميا).

1.1.4 أكثر العوامل التي تعيق ممارسة الأعمال التجارية في الجزائر:

نلاحظ من خلال دراسة تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2017/2018 أن أكثر العوامل التي تعيق الأعمال في الجزائر هي بالترتيب التنازلي: البيروقراطية الحكومية غير الفعالة (18,9)، الفساد (12,8)، الحصول على التمويل (11,8)، عدم الاستقرار السياسي (9,4)، التضخم (7,7)، معدلات الضرائب (6,1)، القوانين الضريبية (5,3)، القدرة غير الكافية على الابتكار (5,0)، أنظمة العمل التقييدية (4,5)، القوانين التي تحكم العملات الأجنبية (4,4)، أخلاقيات العمل السيئة في القوى العاملة الوطنية (4,3)، القوى العاملة غير المتعلمة بشكل كاف (3,9)، بنية تحتية غير

كافية (3,8)، عدم استقرار الحكومة (1,7)، الجريمة والسرقة (0,2) وضعف الصحة العامة (0,2). نستخلص من الشكل أن التحدي الأول للحكومة هو إصلاح الإدارة وتبسيط الإجراءات ومخاربة البيروقراطية، التي بدورها تؤدي إلى انتشار واستفحال ظاهرة الفساد الذي يأتي في المرتبة الثانية، كاستغلال المال العام، واستغلال الوظيفة العامة، والرشوة، والاختلاس، وشيوع ظواهر المحسوبية والمحاباة، وتبادل المنافع في تعامل أفراد الجهاز البيروقراطي مع المواطن، وعليه من الأولويات التي يجب معالجتها مشكلة الفساد الذي يخلف آثارا مدمرة على الاقتصاد الجزائري لذلك فإن مكافحته تعتبر تحديا رئيسيا، وأخيرا صعوبة الحصول على التمويل حيث لا تزال تواجه المؤسسات صعوبة حصول على التمويل اللازم مما يعيق ترقيتها ما جعل منظومة المؤسسات في الجزائر تعمل وفقا لنماذج التسيير التقليدي وبموارد مالية ضئيلة، وهذا راجع لضعف النظام البنكي وعدم موضوعية القيود الشروط التي يفرضها لتمويل القطاع الخاص، والتي تميل في الواقع إلى الجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي، ضف إلى ذلك غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر، لأن اللجوء إلى الأسواق المالية عند الحاجة إلى التمويل، والابتعاد عن التمويل البنكي، سوف يزيد من درجة استقلالية المؤسسات ذات العجز المالي ومن ثم إمكانية الاستثمار في مختلف المجالات بعيدا عن شروط منح الائتمان البنكي. أنظر الشكل 1 (Global Competitiveness Index 2017-2018 - Reports) (2019 - World Economic Forum):

الشكل 1: أكثر العوامل التي تعيق ممارسة الأعمال التجارية في الجزائر



المصدر:

[http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-](http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/countryeconomy-profiles/#economy=DZA)

[2018/countryeconomy-profiles/#economy=DZA](http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/countryeconomy-profiles/#economy=DZA) (consulté le 21/01/2019)

2.1.4 مقارنة أكثر العوامل التي تعيق ممارسة الأعمال التجارية في الجزائر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال

افريقيا:

من خلال الشكل 2 (- Global Competitiveness Index 2017-2018 - Reports)

World Economic Forum، 2019) وانطلاقا من السلم من 1 إلى 7 الأفضل، نلاحظ أن الجزائر متأخرة عن متوسط المؤشر العالمي للتنافسية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في تسعة محاور (المؤسسات، الابتكار، تطور بيئة الأعمال، الجاهزية التقنية، تطور السوق المالي، كفاءة سوق العمل، كفاءة سوق السلع، التعليم العالي والتدريب والبنية التحتية) وحقق نفس النتيجة في محور الصحة والتعليم الابتدائي، وكان أدائها أحسن في محورين فقط وهما بيئة الاقتصاد الكلي وحجم السوق.

الشكل 2: أكثر المحاور التي يتألف منها المؤشر العالمي للتنافسية -مقارنة بين الجزائر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا-تقرير 2017-2018

المحور 1: المؤسسات

المحور 12: الابتكار

المحور 2: البنية التحتية

المحور 3: بيئة الاقتصاد الكلي

المحور 4: الصحة والتعليم
الابتدائي

المحور 5: التعليم العالي والتدريب

المحور 6: كفاءة سوق السلع

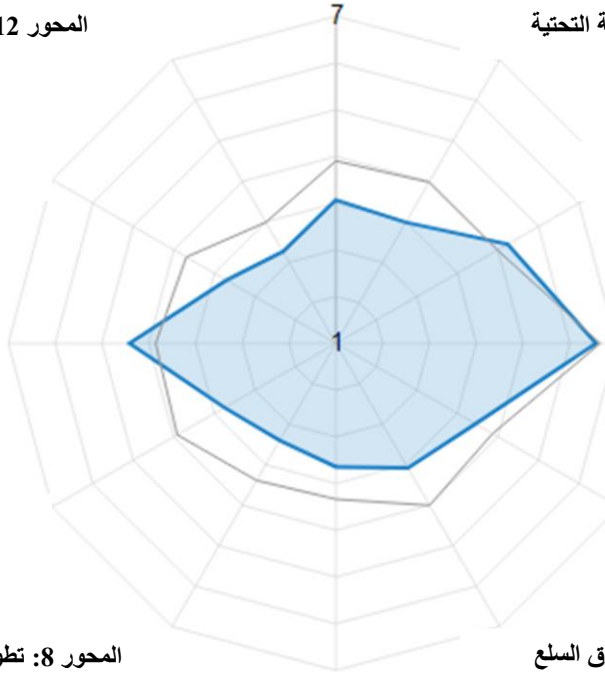
المحور 7: كفاءة سوق العمل

المحور 8: تطور السوق المالي

المحور 9: الجاهزية التكنولوجية

المحور 10: حجم السوق

المحور 11: تطور بيئة الأعمال



المصدر .

[http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-](http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/countryeconomy-profiles/#economy=DZA)

[2018/countryeconomy-profiles/#economy=DZA](http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/countryeconomy-profiles/#economy=DZA)(consulté le 22/01/2019)

2.4 قياس أنظمة أنشطة الأعمال وسهولة ممارستها في الجزائر

سنعتمد في تحليلنا الاتي على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال المعنون بـ "ممارسة أنشطة الأعمال 2019:

التدريب من أجل الإصلاح" الذي تقدمه مجموعة البنك الدولي، حيث يقدم هذا التقرير مقاييس موضوعية

لأنظمة أنشطة الأعمال وإنفاذها في 190 اقتصادا (بينها الجزائر)، وكذلك في مدن مختارة داخل

الاقتصادات، مركزا على عدد من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية التي تقيس الأنظمة التي تعزز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها. والجدول 2 (سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، 2019) يظهر لنا قياس أنظمة أنشطة الأعمال وسهولة ممارستها في الجزائر 2019:

الجدول 2: قياس أنظمة أنشطة الأعمال وسهولة ممارستها في الجزائر 2019

المواضيع	رتبة 2019	نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2019	نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2018	التغيير في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء (نقطة %)
العالمي	157	49.65	47.59	↑ + 2.06
بدء النشاط التجاري	150	78.07	77.86	↑ + 0.21
إستخراج تراخيص البناء	129	63.28	62.94	↑ + 0.34
الحصول على الكهرباء	106	69.58	60.56	↑ + 9.02
تسجيل الملكية	165	44.26	43.83	↑ + 0.43
الحصول على الائتمان	178	10.00	10.00	..
حماية المستثمرين الأقلية	168	35.00	35.00	..
دفع الضرائب	156	53.91	53.91	..
التجارة عبر الحدود ✓	173	38.43	27.74	↑ + 10.69
إنفاذ العقود	112	54.78	54.78	..
تسوية حالات الاعسار	76	49.24	49.24	..

✓ = القيام بإصلاح الأعمال مما يجعل من الأسهل القيام بأعمال تجارية. ✗ = تغيير مما يجعلها أكثر صعوبة في القيام بأعمال تجارية.

المصدر:

http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreconomies/algeria#DB_sb

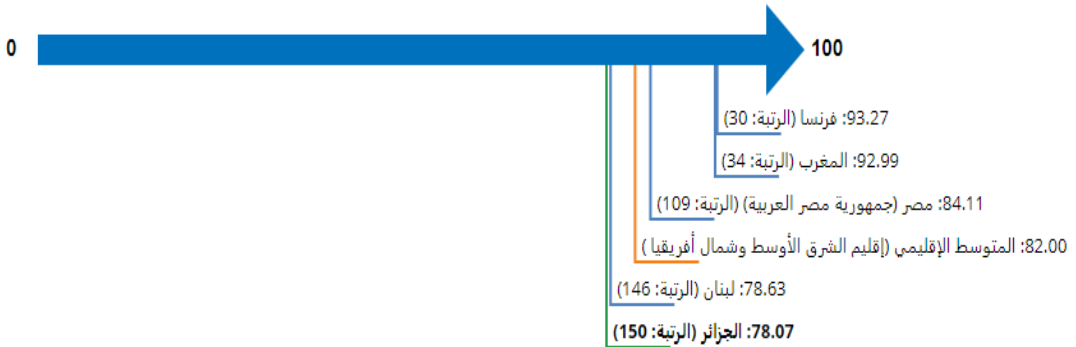
(consulté le 03/01/2019)

تمكنت الجزائر من تحسين رتبة تصنيفها وفق تقرير " ممارسة أنشطة الأعمال 2019" الصادر عن البنك الدولي بـ 9 مراتب، بعدما احتلت المرتبة 166 في تقرير 2018، وقد ارتقى الاقتصاد الجزائري هذه السنة إلى المرتبة 157 مسجلا 49.65 نقطة من المائة. ويعود ذلك إلى إصلاحين في مجالي الحصول على

الكهرباء المرتبة 106 بنتيجة 69.58 نقطة من المائة والتجارة عبر الحدود المرتبة 173 بنتيجة 27.74 نقطة من المائة. كما هناك محاور تقدمت فيهم الجزائر في كل من بدء النشاط التجاري احتلت المرتبة 150 بتغير قدره +2.06، في حين احتلت المرتبة 129 في مجال الحصول على رخص البناء بتغير قدره +0.21، والمرتبة 112 في تسجيل الملكية بتغير قدره +0.43.

1.2.4 قياس سهولة بدء النشاط التجاري في الجزائر:

نلاحظ من الشكل 3 (سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، 2019) الذي يقوم بترتيب سهولة بدء النشاط التجاري على أساس مقياس نتائج الأداء لبدء النشاط التجاري (ويجري حساب هذا المقياس بأخذ المتوسط البسيط لمقياس نتائج الأداء في كل من مكونات مؤشر بدء النشاط التجاري) لمجموعة من الدول، أن الجزائر سجلت أداء ضعيفا في مجال بدء النشاط التجاري يتطلب تسريع وتيرة إصلاحات الأعمال بشكل كبير خلال العام الماضي، بحيث احتلت رتبة متأخرة (150) مقارنة بفرنسا التي تحتل المرتبة 30 بمقياس قدره 93,27، المغرب الذي حل في المرتبة 34 بمقياس قدره 92,99، مصر حلت في المرتبة 109، وكان أداء الجزائر أقل من المتوسط الإقليمي (إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) الذي سجل 82,00 في مقياس نتائج الأداء مؤشر بدء النشاط التجاري بينما حل لبنان في المرتبة 146 متقدما بذلك عن الجزائر. الشكل 3: بدء النشاط التجاري في الجزائر والاقتصادات المقارنة - الرتبة ومقياس المسافة من الحد الأعلى



المصدر:

http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreconomies/algeria#DB_sb

(consulté le 04/01/2019)

3.4 تقييم تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في ظل الأداء الاقتصادي للجزائر:

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ارتفاعا مهما منذ سنة 2007 لتبلغ الذروة سنة 2009 بنسبة وصلت إلى 0.234% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العالم، وبلغ إجمالي هذه التدفقات 2754 مليون دولار أمريكي، وتعد هذه الزيادة هي الأكبر من نوعها منذ استقلال الجزائر، لتبدأ في الانخفاض إلى غاية 2015 لتسجل رقما سالباً قدره -584 مليون دولار أمريكي يشير إلى ظاهرة سحب الاستثمارات Divestment وهذا راجع بالأساس لتراجع الثقة في الاقتصاد الجزائري نتيجة الأداء الضعيف الناتج عن الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات، ليعيد الارتفاع بقوة سنتي 2016 و 2017 مما يؤشر على عودة حركة الاستثمار الوافد إلى الانتعاش من جديد. وهذا ما هو موضح في الجدول

3 (UNCTADstat، 2019) كالاتي:

الجدول 3: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الفترة 2007-2017

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاستثمار الأجنبي المباشر: الوافد	1 743	2 632	2 754	2 301	2 580	1 499	1 684	1 507	-584	1 635	1 203
النسبة من إجمالي دول العالم %	0.092	0.177	0.234	0.168	0.165	0.095	0.118	0.113	-0.030	0.088	0.084

القيمة بالمليون دولار امريكي بالأسعار الجارية

المصدر:

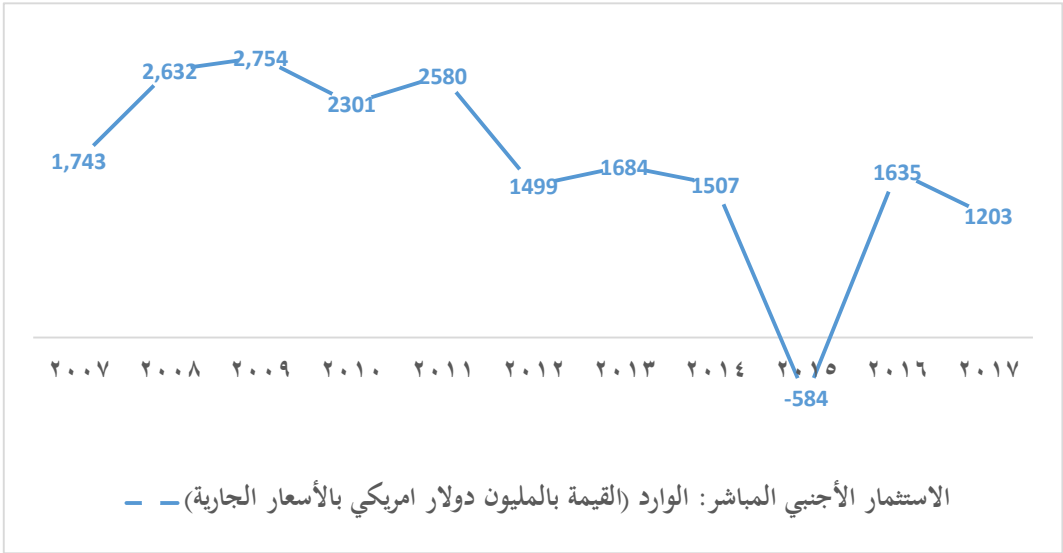
<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

(consulté le 04/01/2019)

يدعم الشكل 4 (UNCTADstat، 2019) "تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد

للجزائر" ما تقدمنا به سابقا أن تحسن القدرة التنافسية للجزائر تنعكس بالإيجاب لتدفقات الاستثمار الأجنبي، بحيث نلاحظ زيادة هذه التدفقات مع تحسن الأداء الاقتصادي للجزائر في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2018/2017 (المرتبة 86) وتقرير قياس أنظمة أنشطة الأعمال 2019 (سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر): الصادر عن البنك الدولي حيث تمكنت الجزائر من تحسين رتبة تصنيفها إلى المرتبة (157).

الشكل 4: الاستثمار الأجنبي المباشر: الوارد (القيمة بالمليون دولار امريكي بالأسعار الجارية)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الأونكتاد

5. تحليل النتائج:

بعد الدراسة والتحليل لموضوع البحث من مختلف الجوانب وفقا للإشكالية المطروحة توصلنا إلى

النتائج التالية:

- استأثرت البلدان النامية في عام 2016 بحصة متنامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (FDI) الوافدة والخارجة، بنسبة 40 في المائة و20 في المائة على التوالي؛

- ضعف السوق المالي الجزائري وعدم قدرته على استقطاب الرأس المال الأجنبي، من شأنه أن يضيع على الشركات فرصة تخفيض تكلفة تمويل مشاريعها التوسعية وإيجاد حلول تمويلية بديلة عن التمويل البنكي؛
- توصلنا إلى أن الاستقرار السياسي، الأمن، والبيئة التنظيمية عوامل أساسية لا بد من توفرها من أجل اتخاذ قرار الاستثمار من طرف الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الجزائري؛
- تؤدي السياسات والإجراءات التي تتخذها حكومة الجزائر دورا أساسيا في جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يخلق وظائف برواتب أفضل والرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي؛
- إن الوصول إلى تحقيق القدرة التنافسية يتطلب وجود إرادة تتقاسمها كل من الحكومة والقطاعين العام والخاص.

6. خاتمة:

إن نجاح الجزائر في رفع مقدرتها التنافسية في ظل العولمة وانفتاح الأسواق سيعمل على تعزيز مكانتها الاقتصادية بين دول العالم، مما يؤدي إلى جلب الاستثمار الأجنبي باعتباره مصدرا رئيسيا للتمويل بالإضافة لكونه وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا بما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية. بحيث أصبحت مؤشرات التنافسية مهمة إلى الحد الذي تؤثر فيه على قرارات الاستثمار العالمي، وهو ما جعل الجزائر تسعى لتحسين مكانتها الدولية من خلال تحسين وضعيتها في هذه المؤشرات.

7. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

زيري رابح. (2003). دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة. الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد (صفحة 34). ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر. (3 فيفري، 2019). تم الاسترداد من

DOINGBUSINESS:

http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreconomies/alg-eria#DB_sb

عبد الرزاق حمد حسين الجبوري. (2014). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية. عمان، الأردن: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

عبد السلام أبو قحف. (2003). اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي. مصر: دار الجامعة الجديدة. عبد الكريم كاكي. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية. بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.

علي عبد الوهاب نجا. (2015). الاستثمار الأجنبي المباشر: وأثره على التنمية الاقتصادية في منطقة العربية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

عميروش محمد شلغوم. (2012). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.

كمال رزيق، و ياسين قاسي. (2005). تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية. الملتقى الوطني الأول حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات (صفحة 331). ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

لعلمي فاطمة، و كرومي سعيد. (2012). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد. مجلة الاستراتيجية والتنمية، صفحة 84.

محمد عدنان وديع. (ديسمبر، 2003). القدرة التنافسية وقياسها. مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، صفحة 7.

مسعود بن موزة. (نوفمبر 13-14، 2006). الإبداع التكنولوجي لتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية. ملتقى آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري (صفحة 733). الأغواط، الجزائر: جامعة الأغواط.

المراجع باللغة الأجنبية

- Global Competitiveness Index 2017-2018 - Reports - World Economic Forum*. (2019, january 20). Récupéré sur World Economic Forum: <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/countryeconomy-profiles/#economy=DZA>
- Pfeffer, J. (1994). *Competitive Advantage Through People*. Boston: Harvard Business School Press.
- Porter, M. (1993). *Avantage concurrentiel des Nations*. Paris: Inter Edition.
- UNCTADstat. (2019, january 4). Récupéré sur UNCTAD: <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tableView.aspx>